

Distr.: General
23 December 2024
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي

الدورة الثامنة والثمانون

جنيف، 7-11 تشرين الأول/أكتوبر 2024

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي عن دورتها الثامنة والثمانين

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من 7 إلى 11 تشرين الأول/أكتوبر 2024

المحتويات

الصفحة

2	مقدمة	
2	الإجراءات التي اتخذتها الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي في دورتها الثامنة والثمانين	أولاً -
3	الموجز المقدم من الرئيس	ثانياً -
16	مسائل تنظيمية	ثالثاً -
	المرفقات	
18	مشروع مقرر معروض على مجلس التجارة والتنمية للنظر فيه	الأول -
20	جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والثمانين للفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي	الثاني -
21	الحضور	الثالث -



الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

عُقدت الدورة الثامنة والثمانون للفرقة العاملة المعنية بالخطّة البرنامجية والأداء البرنامجي في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من 7 إلى 11 تشرين الأول/أكتوبر 2024. وواصلت الفرقة العاملة مداولاتها في إطار غير رسمي.

أولاً - الإجراءات التي اتخذتها الفرقة العاملة المعنية بالخطّة البرنامجية والأداء البرنامجي في دورتها الثامنة والثمانين

ألف - تقييم أنشطة الأونكتاد

الاستنتاجات المتفق عليها

إن الفرقة العاملة المعنية بالخطّة البرنامجية والأداء البرنامجي،

1- تؤكد من جديد أهمية التقييم كأداة إدارية لتعزيز المساءلة والتعلم التنظيمي واتخاذ القرارات بالاستناد إلى الأدلة، وفقاً لسياسة التقييم المثبّعة في الأونكتاد وقواعد ومعايير التقييم التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، فضلاً عن التحديث الذي قدمته الأمانة إلى الدول الأعضاء بشأن تنفيذ التوصيات ذات الصلة التي جرى تحديدها خلال التقييمات السابقة؛

تقييم أنشطة الأونكتاد: لمحة عامة

2- ترحب بمحتوى "تقييم أنشطة الأونكتاد: لمحة عامة" (الوثيقة TD/B/WP/330)، وتشجع الأمانة على مواصلة تعزيز مهمتها التقييمية، متشياً مع المعايير المرجعية المعمول بها على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛

3- تحيط علماً بالتقدم الذي أحرزته الأمانة في تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج، بما في ذلك عن طريق إطارها الجديد للنتائج؛

4- تطلب مواصلة العمل، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية والممارسات التي تتبعها الأمانة العامة للأمم المتحدة، لضمان اتساق تدخلات الأونكتاد بالملاءمة والاتساق والكفاءة والفعالية (بما في ذلك التأثير) والاستدامة، وتيسير تعميم مراعاة القضايا الشاملة لقطاعات متعددة التي تهتم بها الأمم المتحدة وتنفيذ توصيات التقييم الأخرى؛

التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي 3 للأونكتاد: التجارة الدولية والسلع الأساسية

5- ترحب بـ "التقييم المستقل للبرنامج الفرعي 3 للأونكتاد: التجارة الدولية والسلع الأساسية" (الوثيقة TD/B/WP/331) و"رد فعل الإدارة بشأن التقييم المستقل للبرنامج الفرعي 3: التجارة الدولية والسلع الأساسية" (الوثيقة TD/B/WP(88)/CRP.2)؛

6- تطلب إلى الأمانة أن تنفذ التوصيات الواردة في التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي 3 للأونكتاد، آخذة في الاعتبار رد فعل الإدارة والآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء خلال الدورة الثامنة والثمانين للفرقة العاملة المعنية بالخطّة البرنامجية والأداء البرنامجي؛

7- تركز أن الأونكتاد لن يجري تقييماً مستقلاً للبرنامج الفرعي في عام 2025، وهو عام المؤتمر الذي يعقد كل أربع سنوات، وفقاً للممارسة المتبعة، وتتطلع إلى استئناف دورة تقييمات البرامج الفرعية وذلك بتقييم البرنامج الفرعي 4 المتعلق بالتكنولوجيا واللوجستيات في عام 2026.

11 تشرين الأول/أكتوبر 2024

باء - الإجراءات الأخرى التي اتخذتها الفرقة العاملة

1- استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة
(البند 3 من جدول الأعمال)

1- اتفقت الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي، في جلستها العامة الختامية المعقودة في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2024، على مشروع مقرر بشأن استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة، وسيُعرض مشروع المقرر على الدورة التنفيذية السادسة والسبعين لمجلس التجارة والتنمية للنظر فيه واعتماده (انظر المرفق الأول).

2- تقييم أنشطة الأونكتاد

(البند 4 من جدول الأعمال)

2- اعتمدت الفرقة العاملة، في جلستها العامة الختامية أيضاً، المعقودة في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2024، الاستنتاجات المتفق عليها بشأن هذا البند من جدول الأعمال (انظر الفصل "أولاً"، الفرع "ألف"، أعلاه).

3- الدورة التحضيرية للخطة البرنامجية لعام 2026 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي

(البند 5 من جدول الأعمال)

3- في الجلسة العامة الختامية أيضاً للفرقة العاملة، المعقودة في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2024، أكد رئيس الفرقة أن الأعضاء قرروا عدم التوصل إلى استنتاجات متفق عليها بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

ثانياً - الموجز المقدم من الرئيس

ألف - الجلسة العامة الافتتاحية

4- سلط نائب الأمين العام للأونكتاد الضوء، في ملاحظاته الافتتاحية، على أن التمويل الطوعي لصناديق الأونكتاد الاستثمارية للتعاون التقني قد انتعش في عام 2023 وبلغ نحو 50 مليون دولار، أي أقل بنسبة 3 في المائة فقط من عام الرقم القياسي، أي عام 2021، وهو ما يرجع بدرجة كبيرة إلى زيادة الدعم التمويلي المقدم من الاقتصادات المتقدمة والاتحاد الأوروبي والقطاعين العام والخاص. وحقت نفقات التعاون التقني رقماً قياسياً جديداً قدره 57,3 مليون دولار، واستفادت أقل البلدان نمواً بنسبة 42 في المائة من هذه النفقات، وهي المجموعة ذات الأولوية في التعاون التقني المقدم من الأونكتاد. وفيما يتعلق بتسيير التعاون التقني، شدد على أن الأونكتاد قد عزز مشاركته مع نظام المنسقين المقيمين، ووضع إطاراً شاملاً للنتائج، وهو ما يُتوقع أن يعزز التوجه نحو تحقيق النتائج وأن يزيد من بناء الثقة مع الجهات المانحة، وهو يعمل على تحديث مجموعة أدوات الأونكتاد لكي تتواءم على نحو أفضل مع التحولات الأربعة لعهد بريدجتاون. وشجع الدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين الذين هم في وضع يسمح لهم بذلك

على مواصلة دعم التعاون التقني الذي يقوم به الأونكتاد عن طريق تقديم مساهمات مستدامة ويمكن التنبؤ بها، مع تقليل عدد المساهمات المخصصة لغرض محدد.

5- وأشار إلى أن التقييم المستقل للبرنامج الفرعي 3 للأونكتاد يُبرز الأثر العالمي والوطني الكبير للبرنامج في التأثير على إجراء تغييرات في السياسات تدعم التنوع الاقتصادي والمرونة الاقتصادية. وخلص التقييم إلى أن البرنامج الفرعي متجذر في ولايات الأونكتاد ومتوائم مع أهداف التنمية المستدامة. وقد رأت معظم الجهات صاحبة المصلحة، وخاصة أقل البلدان نمواً، أن نواتج البرنامج الفرعي ذات أهمية مرتفعة ولا غنى عنها. كما جرى الاعتراف بكفاءة البرنامج الفرعي واستخدامه المبتكر للتكنولوجيا ودوره في النظم المتعددة الأطراف.

6- وقدم تحديثاً موجزاً عن الوضع الحالي للميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، جاء فيه أن لجنة البرنامج والتنسيق لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن استنتاجاتها وتوصياتها المتعلقة بباب الميزانية الخاص بالأونكتاد. وفي وقت لاحق من عام 2024، ستعقد اللجنة الخامسة للجمعية العامة في الباب الخاص بالأونكتاد، ودعا الوفود إلى النظر في تحديد الموارد الإضافية التي قد تكون ضرورية لدعم بعض الأولويات غير الملّية من أولويات عهد بريدجتاون.

7- وفيما يتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026، أشار إلى أن الأونكتاد أعد ورقة غير رسمية تتضمن لمحة عامة عن تفكير أمانة الأونكتاد بشأن التحديات الحالية والقادمة، فضلاً عن لمحات عامة عن البرامج الفرعية الخمسة واقتراحات بشأن النتائج المسلط الضوء عليها. وقال إن الخطة المقترحة تعكس الوعي بالدورة السادسة عشرة القادمة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي ستعقد في أواخر عام 2025، وأنه سيجري تكييف الخطة قدر الإمكان لكي تعكس نتائج المؤتمر.

8- واستناداً إلى اللوحة العامة المُقدّمة، سلّطت نائبة الأمين العام الضوء على القلق المستمر من أن النمو بطيء وأن كثيراً من البلدان الفقيرة تُترك خلف الركب. وفضلاً عن ذلك، فإن عبء الديون في الجنوب العالمي يقود إلى أزمة التنمية، ويوجد قلق من تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن وجود توقعات مخفّفة بشأن التجارة واضطرابات في النقل البحري. وأكد على الحاجة المستمرة إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي وإلى دعم البلدان النامية في تحولها في مجال الطاقة.

9- وفي الختام، سلّط الضوء على أن وضع السيولة لا يزال يمثل تحدياً للأونكتاد، وأنه حتى أيلول/سبتمبر 2024، لم يتغير هذا الوضع.

10- وأدلى المتكلمون التالية صفاتهم ببيانات: ممثل كمبوديا، باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ وممثل بنغلاديش، باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وممثل اليابان، باسم مجموعة الدول المتقدمة غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي (جسكانز)؛ وممثل الجمهورية الدومينيكية، باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وممثل دولة فلسطين، باسم المجموعة العربية؛ وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية، باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة؛ وممثل الصين؛ وممثل بيرو؛ وممثل الاتحاد الروسي، باسم الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية؛ وممثل إندونيسيا؛ وممثل تيمور - ليشتي؛ وممثل البرازيل؛ وممثل الجمهورية العربية السورية؛ وممثل بيلاروسيا؛ وممثل نيبال، باسم أقل البلدان نمواً؛ وممثل الولايات المتحدة الأمريكية؛ وممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

مناقشة بشأن التعاون التقني

11- أحاط كثير من المجموعات الإقليمية والمندوبين علماً بالزيادة في موارد الصندوق الاستثماري للتعاون التقني في عام 2023، وأعربوا عن تقديرهم لمساهمات الجهات المانحة، التي تساعد في الحفاظ على كثير من برامج الأونكتاد الهامة. ودعوا الدول الأعضاء التي هي في وضع يسمح لها بذلك إلى تقديم مزيد من التمويل المتوازن والذي يمكن التنبؤ به إلى جميع المناطق لكي يمكن على نحو مستدام توسيع نطاق أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتحسينها. كما دعوا الجهات المانحة إلى رعاية موظفي الفئة الفنية المبتدئين المنتمين إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً باعتبار ذلك طريقة لتعزيز النظام المتعدد الأطراف.

12- وفيما يتعلق بتقديم التعاون التقني، شدد كثير من المجموعات الإقليمية والمندوبين على أنه يتعين على الأونكتاد، بوصفه مؤسسة قائمة على المعرفة، أن يشجع توافق الآراء الدولي بشأن المبادئ والاستراتيجيات والإجراءات السياساتية لتحسين آفاق التنمية في الدول الأعضاء، وخاصة آفاق التنمية للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وأكدوا من جديد على الحاجة إلى مواءمة الموارد الخارجة عن الميزانية مع أهداف الاستراتيجيات الإنمائية الإقليمية والوطنية ومشاريع التعاون التقني لدى البلدان المتلقية، على أساس الطلب. وأشار أحد المندوبين إلى الحاجة إلى أن تتلقى البلدان النامية مزيداً من الدعم بشأن قضايا منظمة التجارة العالمية. وسلط مندوب آخر الضوء على أن الدعم الاستشاري الذي قدمه الأونكتاد لصياغة قانون المنافسة كان أحد العناصر الرئيسية التي عززت انضمام بلده مؤخراً إلى منظمة التجارة العالمية. كما ناشد المندوب الأونكتاد أن يعزز ما يقدمه من مساعدة تقنية ومساعدة في بناء القدرات إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، وفقاً لنهج يمتلك البلد زمامه ويقوده بنفسه.

13- وفيما يتعلق بتسيير التعاون التقني، سلط كثير من المجموعات الإقليمية والمندوبين الضوء على ضرورة الربط بين الركائز الثلاث لعمل الأونكتاد وتعزيزها. ونوهوا بجهود الأونكتاد في تعزيز دور "المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية" في "توحيد الأداء" في مجال التجارة والقضايا المتصلة بالتجارة. وأعربت مجموعة إقليمية أخرى عن تقديرها لتناول الأونكتاد قضايا شاملة لقطاعات متعددة مثل المساواة بين الجنسين، ومشاركته في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتعزيز التعاون فيما بين الشعب والتعاون فيما بين الوكالات في مجال التعاون التقني، وإحرازه تقدماً في إطار الإدارة القائمة على النتائج، وهو أمر مهم لتحسين الشفافية واجتذاب المزيد من المانحين.

14- وقالت إحدى المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين إن الأونكتاد يمكنه، ونحن ننظر إلى الأمام، أن يزيد من تحسين أهمية أعماله وإبراز هذه الأعمال بما يتماشى مع عهد بريدجتاون. ويمكن، بصورة خاصة، تقديم المزيد من المساعدة التقنية بغية سد الفجوة في تدبير التمويل للتنمية، وضمان الانتقال السلس لأقل البلدان نمواً، وتخصيص الأموال اللازمة لمساعدة الشعب الفلسطيني. واقترحوا كذلك أن تتنظر استراتيجية التعاون التقني في الأخذ بنموذج اقتصادي جديد موجه نحو إيجاد اقتصاد مرن وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، وشجعوا الأونكتاد على تعزيز التعاون مع وكالات الأمم المتحدة العاملة في مجالي التجارة والاستثمار بغية تحقيق أقصى قدر من التأثير.

15- وأكدت مجموعة إقليمية أخرى على أن الأونكتاد بحاجة إلى توعية وبناء قدرات أقل البلدان نمواً في مجال البيانات والإحصاءات، وعليه أن يحدد في وقت مبكر معالم المشاريع ونواتجها وأدوار الجهات صاحبة المصلحة وذلك لإدارة التوقعات وضمان التنفيذ السلس للمشاريع. واقترح المندوب توجيه بعض الموارد إلى الصندوق الاستثماري المخصص لأقل البلدان نمواً، وتعزيز المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً بشأن جميع ركائز العمل الثلاث، وخاصة المساعدة التقنية وأعمال البحث والتحليل. وأكدت مجموعة

إقليمية أخرى على أهمية تركيز أعمال الأونكتاد على السلع الأساسية والتدابير غير الجمركية والمعادن الحرجة. ورحبت مجموعة إقليمية أخرى بالمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد إلى البلدان التي تمر بنزاعات، واقترحت أن يُجري الأونكتاد دراسة أثر عن نتائج أعماله في البلدان المختلفة من أجل الاستفادة على نحو أفضل من دعم الأونكتاد في مجال التجارة والتنمية. وطلب أحد المندوبين تحديداً عن حالة تعيين موظف مسؤول عن تعبئة الموارد.

16- وأشار مندوب آخر إلى أن الأونكتاد ليس وكالة تعاون تقني مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فركيزة التعاون التقني لدى الأونكتاد من المفترض أن يُستفاد منها، ضمن القضايا ذات الصلة، في أغراض البحث والتحليل، وتنفيذ السياسات، وفهم القضايا الهيكلية المتعلقة بالتجارة وتمويل الديون. وشدد على أنه توجد حاجة إلى تقديم المساعدة الفنية إلى البلدان النامية فيما يتصل بالمناقشات الجارية بشأن إبرام اتفاقية ضريبية عالمية.

مناقشة بشأن الخطة البرنامجية لعام 2026

17- اعتبر أحد المندوبين ميثاق المستقبل مادة مرجعية جديدة هامة لأنشطة الأونكتاد. وأشارت إحدى المجموعات الإقليمية أيضاً إلى أنه، في الفترة التي تسبق انعقاد الدورة السادسة عشرة للمؤتمر، يتعين على الدول الأعضاء أن تبدأ في النظر في الوجهة والأعمال المستقبلية للأونكتاد.

18- وفي حين أثنت مجموعة إقليمية أخرى على الجهود المبذولة في مجال الإدارة القائمة على النتائج وفي مجال المنشورات، فإنها قالت إن الوثائق التي جرى تعميمها من أجل الدورة تؤكد أن بعض التحديات التي جرى تحديدها في التقييمات المستقلة لا تزال قائمة. فليزم بذل مزيد من الجهود المركزة على الآلية الحكومية الدولية وتحديد الأولويات وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

19- وأعربت مجموعة إقليمية أخرى عن تقديرها لأمانة الأونكتاد لدعمها زيادة عدد الموظفين في وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

20- وقال أحد المندوبين إنه يمكن للأونكتاد أن يواصل المشاركة في المناقشات المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية في مجالات مثل الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، والتدابير البيئية، والسياسة الصناعية، وحيز السياسات، والمعاملة الخاصة والتفاضلية، واقترح أن يواصل الأونكتاد الدعوة إلى إنشاء مهمة فعالة تتعلق بتسوية المنازعات. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون تعاون الأونكتاد مع الدول الأعضاء بشأن جدول أعمال الاقتصاد الرقمي أكبر من تعاونه مع المنظمات الدولية الأخرى في هذا الصدد.

21- ورداً على ذلك، أشار نائب الأمين العام للأونكتاد إلى أنه جرى إنشاء فريق عامل رسمي مع منظمة التجارة العالمية قبل عامين، وأن الأونكتاد يواصل دعمه القائم منذ أمد طويل لصالح الدول الأعضاء في تعاملاتها مع هذه المنظمة.

22- ودعت إحدى مجموعات البلدان والعديد من المندوبين الأونكتاد إلى مواصلة تحليل الاتجاهات الاقتصادية العالمية، بما في ذلك ما يتعلق بتطبيق التدابير القسرية الأحادية الجانب، من أجل تقديم توصيات سياساتية ذات صلة، تمشياً مع قرار الجمعية العامة بشأن إلغاء التدابير القسرية الأحادية الجانب. ولاحظوا أيضاً أن الفقرة 2 من الاستنتاجات المنققة عليها الواردة في تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي عن دورتها السابعة والثمانين (الوثيقة TD/B/WP/328) تطلب تحديداً إلى الأمين العام للأونكتاد أن يأخذ في الحسبان التعليقات والمداخلات المقدّمة خلال تلك الدورة وأن يُبرز توقعات الدول الأعضاء لكي تنتظر فيها لاحقاً الجمعية العامة للأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية.

- 23- وأوضح نائب الأمين العام للأونكتاد أنه تمشياً مع الفقرة 2 من تلك الاستنتاجات المتفق عليها، أحييت جميع تعليقات ومداوالت الأعضاء إلى مكتب الأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك.
- 24- وفي إطار ممارسة حق الرد، ذكرت إحدى المجموعات الإقليمية وبعض المندوبين أنه لا توجد ولاية للأونكتاد تتيح له العمل في مجال التدابير القسرية الأحادية الجانب، وأن الفقرة 2 من الاستنتاجات المتفق عليها لا تورد إشارة إلى هذه التدابير. وأضاف المندوبون أن العقوبات، كما تستخدمها بلدانهم، تعمل على معالجة مسائل مثل التهديدات الموجهة إلى السلم والأمن أو على ردع السلوك الفظيع، وأنها تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وأجاب مندوب آخر بأنه من وجهة نظر القانون الدولي، فإن العقوبات التي يفرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هي العقوبات الوحيدة المشروعة. كما أن بعض البلدان تطبق بالأحرى التدابير القسرية الأحادية الجانب لاستهداف النظم الاقتصادية، وهو ما يلحق الضرر بالتجارة الدولية والأمن الغذائي وأصول الدول.
- 25- وشكر أحد الوفود الأمانة على تقديم تقارير الإدارة وذكر أنه سيكون من المفيد الحصول على بيان تفصيلي بالتمثيل الجغرافي للموظفين في الأونكتاد.

باء - استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة (البند 3 من جدول الأعمال)

26- قدم رئيس قسم التعاون التقني في الأونكتاد لمحة عامة عن أنشطة التعاون التقني التي اضطلع بها الأونكتاد في عام 2023. واستعرض مصادر تمويل الأونكتاد وسلط الضوء على زيادة الموارد الخارجة عن الميزانية في عام 2023، بما في ذلك زيادة الأموال المعبأة عن طريق آليات التمويل التي تعمل بأسلوب "توحيد الأداء"، فضلاً عن نفقات ومخصصات موارد التعاون التقني. وقد شهد الأونكتاد مستوى قياسياً مرتفعاً من النفقات في عام 2023، وبلغت نفقات دعم أقل البلدان نمواً 24 مليون دولار. وأكد على التقدم المحرز في تحسين هيكل التعاون التقني وتسيير هذا التعاون. وقد عزز الأونكتاد مشاركته في إصلاح الأمم المتحدة، وعزز الإدارة القائمة على النتائج وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في التعاون التقني، وحذث بيانات طلبات التعاون التقني. وأوضح رئيس القسم حالة تحديث مجموعة أدوات الأونكتاد. وفيما يتعلق بالطريق إلى الأمام، دعا الجهات المانحة إلى تقديم تمويل أكثر استدامة وأكثر قابلية للتنبؤ به إلى التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد، والتزم بمواصلة تقديم التعاون التقني بطريقة مرنة ومبتكرة وزيادة المشاركة في إصلاح الأمم المتحدة.

27- وسلط ممثل إحدى المجموعات الإقليمية الضوء على أهمية الإدارة القائمة على النتائج وإيجاد إطار نتائج شامل بغية تعزيز المساءلة والفعالية في ركائز العمل الثلاث للأونكتاد، ورحب بالجهود التي يبذلها الأونكتاد في التعاون مع نظام المنسقين المقيمين. وأعرب عن قلقه إزاء استمرار انخفاض النفقات في أفريقيا واقترح أن يخصص الأونكتاد المزيد من الموارد لأفريقيا عن طريق خطة التزام. وطلب أيضاً أن يكون تحديث مجموعة أدوات الأونكتاد مبنياً على نفقات التعاون التقني وبيانات الطلبات بدلاً من دمج النواتج الحالية معاً. وأشار أحد المندوبين إلى أن بإمكان الأونكتاد أن يدعو إلى تقديم المزيد من الأموال إلى التعاون التقني عن طريق تحديد المجالات الأكثر أهمية للبلدان النامية.

28- ورداً على ذلك، قدم رئيس قسم التعاون التقني تفاصيل فنية عن مسائل مثل انخفاض النفقات في أفريقيا في السنوات الأخيرة، وأسباب انخفاض مستوى نفقات بعض نواتج التعاون التقني، وتحديد إسهام القطاعين العام والخاص في مصادر التمويل. وأشار إلى المستوى المرتفع لتنفيذ واستخدام برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا) في آسيا.

29- وعرض مدير مكتب الأمين العام للأونكتاد أعمال المساعدة التقنية التي اضطلعت بها شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية في عام 2023، وشكر الجهات المانحة على دعمها المالي، وخاصة دعمها لبرنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي.

30- وأعرب أحد المندوبين عن تقديره للأونكتاد على ما يقوم به من عمل في دراسة طرق تحسين القدرة على الصمود الاقتصادي للأرض الفلسطينية المحتلة، وفي حين شكر الجهات المانحة على الدعم المُقدّم منها، فإنه كرر طلب تخصيص موارد إضافية من الموظفين للشعبة من أجل تنفيذ ولايتها. وضم مندوب آخر صوته إلى ذلك بالتأكيد على دعم بلده لتعزيز قدرة الشعبة على القيام بعملها بشأن تحليل الوضع الاقتصادي للأرض الفلسطينية المحتلة.

31- وقدمت مديرة شعبة الاستثمار والمشاريع في الأونكتاد لمحة عامة عن أنشطة التعاون التقني للبرنامج الفرعي، التي تسترشد بـ "إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة"، وقائمة العمل العالمية من أجل تيسير الاستثمار، و"حزمة إصلاحات نظام الاستثمار الدولي"، و"إطار سياسات ريادة الأعمال"، والإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الأساسية للاستدامة والإبلاغ عن أثر أهداف التنمية المستدامة. وعلى خلفية الفجوة الآخذة في الاتساع في الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة في البلدان النامية، عرضت المديرة العديد من نواتج وأنشطة المساعدة التقنية التي تقوم بها الشعبة والتي دعمت بنجاح الدول الأعضاء في جذب الاستثمارات من أجل تحقيق التحول في مجال الطاقة. وعرضت إجمالاً كيف تستفيد الشعبة من الشراكات والأدوات الرقمية لتحسين نطاق عملها، وسلّطت الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ توصيات التقييم المستقل للبرنامج الفرعي الذي أُجري في عام 2023. كما سلّطت الضوء على التقييم الإيجابي لـ "المبادرة العالمية من أجل تعافي المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم بعد جائحة كوفيد-19"، وهو مشروع واسع النطاق ومتعدد التخصصات شاركت فيه جميع اللجان الإقليمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

32- وأثنى بعض المندوبين على الشعبة لعملها في مجال الاستثمار وتنمية المشاريع. وأثنى أحد المندوبين بصورة خاصة على البرنامج الفرعي للدعم الذي تلقاه بلده عن طريق برنامج تيسير نشاط الأعمال، ولا سيما بناء القدرات وإنشاء البوابات الرقمية. وطلب المندوب تقديم تقرير دوري عن تقييم الاستثمار في البلد. وسلّم مندوب آخر بعمل البرنامج الفرعي في تعزيز تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وأشار إلى الدعم الذي يحتاج إليه منظمو المشاريع الريفية والحاجة إلى زيادة التركيز على المنظور الجنساني.

33- وقدمت مديرة شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية التابعة للأونكتاد لمحة عامة عن أنشطة التعاون التقني في مجالات السياسة التجارية والمعلومات التجارية، والسلع الأساسية والتنويع التصديري المستدام، وسياسات المنافسة وحماية المستهلك من أجل التجارة الشاملة للجميع، والتجارة من منظور جنساني. وأشارت إلى أهمية السعي إلى امتلاك البلدان المستفيدة لزاماً المشاريع بغية ضمان الاستدامة في الأجل الطويل. وتشمل مجالات العمل الناشئة مشاريع جديدة بشأن المعادن الحرجة، والذكاء الاصطناعي، وإدماج الجنسين، والاقتصاد الإبداعي، وأسواق السلع الأساسية. وسلّطت الضوء على أهمية جمع التبرعات، نظراً إلى أنه يوجد لدى الشعبة 43 طلباً معلقاً للتعاون التقني منذ عام 2022.

34- وأثنى أحد المندوبين على مشروع "سوابي" الذي تنفذه الشعبة في ولاية "بيرنامبوكو" بالبرازيل، والذي أدى إلى وضع منهجية تجمع بين النهج النوعية والكمية لتحديد القطاعات والمنتجات الجديدة التي تكمل سلاسل المنتجات القائمة.

- 35- وسلم العديد من المندوبين بإسهامات الشعبة في مجال بناء القدرات من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وفي مجال التدابير غير الجمركية وحماية المستهلك. وأعرب بعض المندوبين عن دعمهم لعمل الشعبة بشأن المنظور الجنساني والتجارة والمعادن الحرجة.
- 36- وأكدت إحدى المجموعات الإقليمية على أهمية جمع التبرعات لتأمين التمويل لمزيد من المشاريع لدى الدول الأعضاء فيها.
- 37- وشكرت المديرية الوفود على دعمها لمشروع "سوابي" وقالت إن الشعبة على استعداد للقيام بهذا النوع من العمل في مناطق وبلدان أخرى، دعماً للتحويل الصناعي فيها. كما شددت على أن أحد المجالات ذات الأولوية يتمثل في التجارة وشمول الجميع، وكذلك التجارة التي تقيد المرأة والمجتمعات الريفية. وتسعى الشعبة إلى إيجاد تمويل للمشاريع بناء على منظور جنساني في التجارة. وفيما يتعلق بالمعادن الحرجة، قالت إنها ستقترح مشروعاً تجريبياً بشأن التقييمات السريعة ودعت الدول الأعضاء إلى المشاركة فيه، نظراً إلى التأثير الواسع النطاق لهذه المعادن على اقتصادات البلدان النامية.
- 38- وقدمت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بالأمم المتحدة لمحة عامة عن أنشطة التعاون التقني المضطلع بها في عام 2023.
- 39- وأثنى أحد المندوبين على الدور الكبير للبرنامج الفرعي في زيادة الإيرادات الوطنية وأكد على أهمية استمرار نجاحه. وأثنت إحدى المجموعات الإقليمية على برنامج "النظام الآلي لإدخال البيانات الجمركية ومراقبتها وإدارتها" (أسيكودا) لما حققه من نتائج ملموسة، وسلطت الضوء على مبادرات تمكين المرأة في مجال التجارة الإلكترونية، مع إعرابها في الوقت نفسه عن دعم الإصدارات المستقبلية من منتدى سلاسل الإمداد العالمية وإمكانية تعزيز الشراكات مع الهيئات الدولية الأخرى.
- 40- وأشار بعض المندوبين إلى مواءمة أعمال الشعبة مع الاستراتيجيات الوطنية، مثل تنمية الاقتصاد الرقمي، وشددوا على الحاجة إلى تمويل إضافي، وخاصة من أجل ما تقوم به "اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية" من أعمال في مجال حوكمة البيانات. ونوه أحد المندوبين بالجهود التي تبذلها الشعبة في تقييمات الجاهزية للتجارة الإلكترونية وإتاحة الأموال اللازمة لزيادة تعزيز أنشطتها. وسلط بعض المندوبين الضوء على الدور الأساسي للرقمنة في التنمية الاقتصادية والتجارية، داعين إلى زيادة المساهمات المقدمة إلى البرنامج الفرعي وتوسيع نطاق نقل التكنولوجيا. وسلموا أيضاً بأن برنامج الفقرة 166 يمثل أصلاً من الأصول القيمة.
- 41- وسلم العديد من المندوبين بالحاجة إلى زيادة التمويل لتلبية الطلبات الجديدة، بما في ذلك تطوير التكنولوجيا الخضراء.
- 42- وأكدت المديرية على دور البرنامج الفرعي في دفع عجلة التحويل المستدام عبر الحدود عن طريق تبسيط العمليات التجارية، وتعزيز المرونة في سلاسل الإمداد العالمية، وبناء القدرات في مجال التجارة النكية مناهياً. وأشارت إلى أن أنشطة البرنامج الفرعي لم تؤدّ إلى زيادة تحصيل الإيرادات فحسب، بل سرّعت أيضاً من الجاهزية الرقمية، وخفضت تكاليف المعاملات، وشجعت تهيئة بيئة تجارية أكثر مراعاة للبيئة.
- 43- وذكر مدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، التابعة للأمم المتحدة، بعهد بريدجتاون وعرض أبرز معالم المساعدة التقنية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية. وقال إن العمل منظم حول: (أ) تحقيق التحويل نحو مستقبل أكثر استدامة ومرونة و(ب) تحويل الاقتصادات عن طريق التنوع. ويجري تنفيذ أعمال المساعدة التقنية ويحدث تأثيرها في البلدان في مجالات دعم تعددية الأطراف؛ ودعم متطلبات الارتقاء من فئة أقل البلدان نمواً؛ وتعزيز التجارة والوصول إلى الأسواق؛ وبناء القدرة على الصمود في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

وتعزيز التنوع الاقتصادي والتصديري؛ وبناء القدرات الإنتاجية؛ وتحسين لوجستيات التجارة والممر العابر والنقل. وذكر أنه قد جرى استخدام مؤشر الأونكتاد للقدرات الإنتاجية في 42 ورقة بحثية، بما في ذلك بعض الورقات البحثية الصادرة عن صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. كما ذكر إجمالاً الأنشطة والشراكات وأوجه التعاون القادمة.

44- ورحب أحد الوفود بالمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد إلى أقل البلدان نمواً، وخاصة إلى كمبوديا، بشأن قواعد المنشأ، وتعزيز القدرات الإنتاجية، ومؤشر القدرات الإنتاجية. ودعا إلى تقديم الدعم من الأونكتاد والعمل مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتحسين إمكانية الارتقاء من فئة أقل البلدان نمواً. وسألت إحدى المجموعات الإقليمية عن استخدام مؤشر القدرات الإنتاجية لتقييم التنمية في أقل البلدان نمواً، مثل أنغولا.

45- ورحب مندوب آخر بالمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن دراسة تشخيصية عن التكامل التجاري وسياسات المنافسة وحماية المستهلك. وأبلغ أمانة الأونكتاد عن اتفاق شراكة بين بلده والأونكتاد بشأن سياسة المنافسة وحماية المستهلك. ورحب مندوب آخر بالمساعدة التقنية المقدمة من الشعبة وطلب من الجهات المانحة والشركاء الإنمائيين دعم أنشطة الشعبة هذه بتوفير التمويل (مثلاً عن طريق الصناديق الاستثمارية الخاصة).

46- وأشار مندوب آخر إلى النهج الكلي لتطوير مؤشر القدرة الإنتاجية. وشدد على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وأهمية التجارة الحرة بين البلدان الأفريقية مع ناميبيا وزامبيا وبلدان أخرى.

47- وقدم المدير توضيحات بشأن ما هو التمويل الذي جرى استلامه أو لم يجر استلامه. وأوضح أن مؤشر القدرات الإنتاجية لم يُستخدم حتى الآن لتقييم برنامج أنغولا. ويواصل الأونكتاد العمل مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدعم أقل البلدان نمواً بعد ارتفاعها من هذه الفئة. وذكر بأهمية الصناديق الاستثمارية الخاصة لمواصلة تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء.

48- وعرض ممثل عن دائرة الإحصاءات في الأونكتاد أنشطة التعاون التقني وتنمية القدرات الإحصائية التي جرى الاضطلاع بها في عام 2023 وسلط الضوء على الأهداف العامة للدائرة.

49- وأضاف أن دورات التعلم الإلكتروني بشأن إحصاءات السلع والخدمات تواصل مساعدة البلدان على فهم البيانات وإنتاج بيانات أفضل؛ وأن 88 في المائة من المشاركين في الدورات هم من البلدان النامية، وأن 46 في المائة منهم من النساء.

50- وإن مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية المعنون "نظام معلومات إحصاءات التجارة في الخدمات"، الذي بدأ في عام 2024 مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، سيساعد سبعة بلدان في منطقة البحر الكاريبي على إنتاج إحصاءات التجارة في الخدمات.

51- وإن الأونكتاد هو أحد أمناء مؤشر هدف التنمية المستدامة 16-4-1؛ وبحلول عام 2023، كانت دائرة الإحصاء قد ساعدت 22 دولة عضواً على الاختبار التجريبي لقياس التدفقات المالية غير المشروعة. ويدعم مشروع حساب التنمية حالياً ثمانية بلدان مستفيدة في هذا الصدد. وقد طلبت أكثر من 40 دولة عضو أخرى الدعم بشأن هذه القضية، وهو ما يتطلب موارد جديدة. كما أن إطار القياس الطوعي، بصفته أحد أمناء المؤشر 17-3-1، قد أنتج بيانات مبكرة من أربعة بلدان تجريبية وأفاد في تأكيد أن المساعدة غير الرسمية ضرورية لقياس المؤشر.

52- وعرض أيضاً تفاصيل عن مجموعة بيانات تكاليف النقل الجديدة ومؤشرات المساواة بين الجنسين الجديدة في التجارة.

جيم - تقييم أنشطة الأونكتاد (البند 4 من جدول الأعمال)

1- تقييم أنشطة الأونكتاد: لمحة عامة

53- قدمت رئيسة وحدة التقييم المستقل في الأونكتاد موجزاً للتقرير (الوثيقة TD/B/WP/330) المتعلق بالنتائج والتوصيات التي خلصت إليها أربعة تقييمات مستقلة أنجزت في الفترة بين تموز/يوليه 2023 وحزيران/يونيه 2024، تتعلق بمشاريع ممولة من حساب الأمم المتحدة للتنمية ومن موارد خارجة عن الميزانية.

54- وحددت رئيسة الوحدة القضايا المشتركة بين التقييمات الأربعة، والتقييمات الأخرى التي أجريت في السنوات الأخيرة، بما في ذلك الحاجة إلى تعميم مراعاة القضايا المتعددة القطاعات تعميماً أفضل، مثل إدماج المنظور الجنساني والإعاقة؛ والحاجة إلى رصد النتائج في الأجل الطويل ووضع تدابير لتعزيز استدامة تدخلات الأونكتاد؛ والحاجة إلى زيادة الاستفادة من الشراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

55- وأخيراً، أشارت إلى أن من المتوقع أن يجري، للعام القادم، الانتهاء من ثمانية تقييمات. وجرى على الممارسة المتبعة في الماضي، لم يُدرج تقييم البرنامج الفرعي 4 في خطة عمل التقييم للفترة 2024-2025، نظراً إلى أن الدول الأعضاء ستكون مشغولة بالدورة السادسة عشرة للمؤتمر. وستُستأنف في عام 2026 دورة تقييمات البرنامج الفرعي.

56- وسألت إحدى المجموعات الإقليمية عن التقييم المخطط إجراؤه لبرنامج التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في الفترة 2024-2025، بينما استفسرت مجموعة إقليمية أخرى عن معايير اختيار المشاريع للتقييم وكيف يمكن تقييم التأثيرات طويلة الأجل لمشاريع التعاون التقني نظراً إلى نقص البيانات.

57- ورداً على ذلك، قالت رئيسة وحدة التقييم المستقل إن الجهات المانحة الأساسية لبرنامج التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي قد طلبت إتمام التقييم قبل اجتماعها في نيسان/أبريل 2025. ويجري تقييم المشاريع بشكل مستقل إذا تجاوزت ميزانيتها مليون دولار، أو، في حالة كانت ميزانيتها أقل من هذا السقف، بما يتماشى مع طلبات الجهات المانحة. وفي الوقت الحالي، ونظراً إلى أن معظم تقييمات الأونكتاد تُجرى بعد فترة وجيزة من إتمام المشروع، تشتمل التقييمات على تقييم احتمالية التأثيرات. بيد أنه تُقدّم بانتظام توصيات تدعو إلى قيام الأونكتاد بتعزيز رصد النتائج طويلة الأجل لكي يتسنى تقييم التأثيرات أثناء تقييمات البرامج والبرامج الفرعية.

2- التقييم الخارجي لبرنامج الأونكتاد الفرعي 3: التجارة الدولية والسلع الأساسية

58- عرض أحد المقيمين المستقلين نتائج تقييم البرنامج الفرعي 3 للأونكتاد، المتعلق بالتجارة الدولية والسلع الأساسية (الوثيقة TD/B/WP/331).

59- ولاحظ المقيم أنه على وجه الإجمال، نفذت شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية برنامج عملها بنجاح. وقد عُثر على أدلة كبيرة تؤكد فعالية البرنامج الفرعي 3 في تحقيق النواتج والنتائج المستهدفة وعلى أن هذا البرنامج يؤثر على صناع القرار وواضعي السياسات على الصعيد الوطني في اتجاه تعزيز التنويع الاقتصادي والتحول إلى اقتصادات أكثر استدامة وأكثر مرونة. وقد أنجز القسم أكثر مما كان مخططاً له مقابل ميزانياته البرنامجية المقترحة وحقق مكاسب هامة في الكفاءة. ومن الناحية الأخرى، تشتمل المجالات التي جرى تحديدها من أجل تحسينها على القضايا المتعددة القطاعات والأنشطة الحكومية الدولية والتخطيط الاستراتيجي.

60- وطرح المقيّم ست توصيات لتحسين أداء البرنامج الفرعي، هي: زيادة إدماج الإدارة القائمة على النتائج في جميع الأنشطة والنواتج؛ ووضع خطة تشغيلية استراتيجية طويلة الأجل تشمل، في جملة أمور، إدارة الأفراد وتعبئة الموارد والشراكات؛ ووضع استراتيجية اتصالات؛ وتنشيط الاجتماعات الحكومية الدولية التي يتناولها البرنامج الفرعي؛ وإجراء عملية تحديد أولويات لضمان تخصيص الموارد بطريقة فعالة من حيث التكلفة؛ وتعميم القضايا الشاملة لقطاعات متعددة تعميماً أتم.

61- وقّمت مديرة شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية التابعة للأونكتاد رد الإدارة، مشيرةً إلى أن التقييم يُظهر نتائج قوية حققتها البرنامج الفرعي في تنفيذ ولايته وقبول جميع التوصيات الست أو قبولها جزئياً. ولأحظت أن بعض التوصيات تتطلب تعاوناً وثيقاً مع العديد من دوائر الأونكتاد المركزية، كما تتطلب التوجيه من الدول الأعضاء. وأوجزت الخطوات الملموسة التي ستتخذها الشعبة في تنفيذ التوصيات وقالت إنها ستقدم تحديثاً عن الجهود المبذولة في عام 2025.

62- ورحبت وفود كثيرة بنتائج التقييم واستجابة الإدارة، وكذلك بتعيين المدير الجديد.

63- وأثنى أحد المندوبين على العمل الحكومي الدولي الذي يضطلع به البرنامج الفرعي في مجال حماية المستهلك، مشيراً على وجه الخصوص إلى المساهمة في دورة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك، اعتمد خلالها إعلان بشأن تسوية المنازعات العابرة للحدود وإنصاف المستهلكين.

64- ووافقت بعض المجموعات الإقليمية على التوصية الرامية إلى تنشيط الأنشطة الحكومية الدولية، بينما قالت مجموعة إقليمية أخرى إنه توجد حاجة إلى مزيد من الوضوح بشأن كيف تُسهم نتائج اجتماعات الأونكتاد في التأثير على العمليات الحكومية الدولية الأخرى.

65- ورحبت المديرة بالفرصة المتاحة لإجراء مزيد من التفاعل مع الدول الأعضاء في الأونكتاد بغية إضفاء الطابع الأمثل على الأنشطة الحكومية الدولية التي تقوم بها الشعبة.

دال- الدورة التحضيرية للخطة البرنامجية لعام 2026 والمعلومات المتعلقة بالأداء

(البند 5 من جدول الأعمال)

66- أشار مدير مكتب الأمين العام للأونكتاد، في ملاحظاته الافتتاحية المتعلقة بالبند 5، إلى أن الدورة التحضيرية تمثل بداية عملية التخطيط للخطة البرنامجية للأونكتاد لعام 2026. وأضاف أن "لا ورقة" غير رسمية تحدد التوجه المستقبلي للأونكتاد قد جرى تقاسمها مع الدول الأعضاء قبل انعقاد الدورة لتيسير الحوار مع الشُّعب.

67- وأشار إلى أن الدورة التحضيرية قد أنشئت بناء على توصيات من الدول الأعضاء، كجزء من الاختصاصات المنقحة للفرقة العاملة، بهدف الاجتماع قبل انعقاد دورة الاستعراض الرسمية في كانون الثاني/يناير 2025، ولإجراء تبادل آراء غير رسمي مع الشُّعب بشأن مقترحاتها المتعلقة بالنتائج المسلّط عليها الضوء قبل البدء في كتابة الخطط البرنامجية، بحيث تُدمج بشكل كامل آراء الدول الأعضاء وتعليقاتها في الوثيقة.

68- وعرض إجمالاً الجدول الزمني للعملية القادمة وأشار إلى أن مشروع وثيقة الخطة البرنامجية لعام 2026 ستُعرض على الدول الأعضاء قبل الاجتماع التاسع والثمانين للفرقة العاملة، المقرر عقده في كانون الثاني/يناير 2025. وبعد ذلك سيقدم الأمين العام للأونكتاد الوثيقة الموافق عليها إلى نيويورك، والتي ستستعرضها اللجان المتخصصة، أي: لجنة تنسيق البرامج في أيار/مايو 2025، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في حزيران/يونيه 2025، ولجنة الإدارة والميزانية في وقت ما في تشرين الأول/أكتوبر 2025.

- 69- وأخيراً، سلّط الضوء على أن الخطة البرنامجية لعام 2026 تستند إلى الالتزامات والأولويات الواردة في عهد بريدجتاون، مع التسليم الواضح بأن الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ستُعقد في عام 2025، وأنها ستحدد برنامج عملها للسنوات الأربع التالية. وفي حال حدوث تغييرات في الولاية نتيجة للمؤتمر، توجد آلية لتعديل الميزانية البرنامجية تبعاً لذلك.
- 70- وأعربت وفود كثيرة عن تقديرها لـ "اللاورقة"، مشيرة إلى أنها مفيدة لنظر الوفود في البند 5 من جدول الأعمال، وشجعت الوفود الأمانة على أن تأخذ في الحسبان التعليقات التي قدمتها الدول الأعضاء في الدورة وأن تعكسها على النحو المناسب في الوثيقة الختامية.
- 71- وأشارت إحدى المجموعات الإقليمية إلى التحسين المستمر لللاورقة التي حددت بوضوح مجالات العمل والنتائج المبرزة المقترحة لعام 2026، وكذلك إلى تحسين الربط بين الدروس المستفادة والنتائج المقترحة، بما في ذلك مؤشرات الأداء.
- 72- وسلّط بعض المندوبين الضوء على أهمية مسألة الذكاء الاصطناعي، وهي مسألة شاملة لقطاعات متعددة تهم التجارة وينبغي أن يوليها الأونكتاد اهتماماً عند التخطيط لعمله لعام 2026. وأشاروا أيضاً إلى دور ميثاق المستقبل والتعاهد الرقمي العالمي، الذي ذُكر فيه الأونكتاد تحديداً وهكذا ينبغي أن يكون دوره محورياً عند تناول مسألة العمل في مجال الاقتصاد الرقمي.
- 73- وذكر أحد المندوبين أن الاعتماد على السلع الأساسية لا يزال إحدى القضايا الهامة التي ينبغي أن يتناولها الأونكتاد، وكذلك، من بين قضايا أخرى، قضية ديون البلدان النامية، وتمويل التنمية، والوصول إلى الأسواق، والحماية البيئية في سياق جهود التصنيع. وأضاف أنه يمكن للأونكتاد أن يساهم في المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية والتي تنسم بالأهمية للبلدان النامية.
- 74- وسلّط مندوب آخر الضوء على أهمية الاقتصاد الإبداعي، بما يتماشى مع ولايات الأونكتاد وقرار الجمعية العامة، وكذلك موضوع المعادن الحرجة.
- 75- وعرض ممثلو أمانة الأونكتاد وجهات نظرهم بشأن القضايا والاتجاهات الحالية التي ستؤثر على العمل المستقبلي لكل برنامج فرعي، وقدموا سياقات وتفاصيل الخيارات المقترحة للنتائج المبرزة لعام 2026، لكي تنظر فيها الدول الأعضاء.
- 76- وقد أحاطت أمانة الأونكتاد علماً بالتعليقات والتعقيبات التي قدمتها الدول الأعضاء على النتائج التي المبرزة.

هاء - الجلسة العامة الختامية

- 77- في الجلسة العامة الختامية، أكدت بعض المجموعات الإقليمية وعدة مندوبين، بخصوص تقييم البرنامج الفرعي 3، على أن وتيرة ومدة دورات الفرقة العاملة ضروريان كلاهما لرعاية المناقشة الشاملة وضمان تمثيل آراء جميع الأعضاء والنظر فيها بشكل كامل. فالاجتماعات ليس فيها إفراط لا من حيث الوتيرة ولا من حيث الطول؛ ويظل الحوار المنظم الرسمي ضرورياً جداً لتحقيق النتائج والتفاهات المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون الحوار غير الرسمي مكملاً للعمليات الرسمية وليس بديلاً عنها أو حاجباً لها. وحثوا على إعادة التأكيد على الالتزام بتعددية الأطراف وعلى ولاية الأونكتاد في تعزيز التنمية الشاملة للجميع والمستدامة عن طريق ركائز العمل الثلاث المتمثلة في البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء الحكومي الدولي، والتعاون التقني. وأضافت إحدى المجموعات الإقليمية أن التفاعلات بين الأعضاء في الدورات تُعزز الأونكتاد ككل؛ وأن التفاعلات بناءة ومتنوعة، إذ يجري في إطارها التوصل

إلى اتفاقات في الوقت المناسب. وشدّد أحد المندوبين على أن الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد تتسم بأهمية بالغة، وأن الاجتماعات القائمة مفيدة في تحسين مناقشة المواضيع ذات الصلة من جانب جميع الأطراف، وخاصة البلدان النامية، في حين أن وتيرة الاجتماعات وطول مدتها لهما قيمتهما. وأشارت مندوبة أخرى إلى التوصية المتعلقة بالتقييم واستجابة الإدارة. وأكدت أن متابعة التوصية ينبغي أن تُنفذ وفقاً للولايات والقواعد والإجراءات المعمول بها داخل الأونكتاد، فضلاً عن أخذ آراء الدول الأعضاء وتوافق الآراء فيما بينها في الحسبان. وبينما أعرب مندوب آخر عن دعمه للأنشطة والنتائج ذات التأثير الإيجابي بالنسبة إلى الدول الأعضاء، فإنه أعرب أيضاً عن اختلافه بشأن التوصية المتعلقة بوتيرة الاجتماعات، نظراً إلى الأهمية الاستراتيجية للمواضيع التي يجري تناولها. ومن الأمور الحيوية الحفاظ على حيز كافٍ للحوار والتبادلات البناءة فيما بين الأعضاء. وسلّم مندوب آخر بأن التقييم أداة مناسبة لتحقيق الشفافية والمساءلة. فليزِم عقد عدد أكبر وليس أقل من الاجتماعات، مع التركيز بدرجة أكبر على مراجعة المنشورات وإجراء مزيد من الحوار غير الرسمي.

78- وأشار أحد المندوبين إلى نقص الموارد المطلوبة للبرنامج الفرعي 3 واقترح ربط الموارد بالإدارة القائمة على النتائج وتحسين مؤشرات البرامج الفرعية، مع التركيز على استدامة الأنشطة. ورأى أيضاً أن توصية التقييم غير واضحة، مشدداً على أهمية الحفاظ على جميع الفرص المتاحة لعقد الاجتماعات وإجراء المناقشات بشأن منشورات الأونكتاد، تمشياً مع الممارسة المرعية. وأضافت إحدى المجموعات الإقليمية، فيما يتصل بالتقييمات، أن أحد التحديات التي لا تزال قائمة هو إدماج المنظور الجنساني وحقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، يؤكد التقييم قيمة البرنامج الفرعي ويقدم بعض التوصيات ذات الصلة. وعلى الرغم من أنه ينبغي ضمان وقت كافٍ للمناقشة، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، فإنه ينبغي النظر بصورة دقيقة في وتيرة الاجتماعات، بالنظر إلى أنه في كثير من الأحيان لا يجري استخدام الوقت المخصص للاجتماعات.

79- وفيما يتعلق بالتعاون التقني، نوّهت إحدى المندوبين بالتقدم المحرز وكررت طلباً بمضاعفة الجهود لتلبية الطلبات الكثيرة المعلقة المقلّمة من الدول الأعضاء. وأعربت عن تطلعها إلى التعيين السريع للموظف المسؤول عن تعبئة الموارد، وهو ما سيكون حاسم الأهمية في معالجة تلك الطلبات المعلقة معالجة صحيحة. وكررت هي الأخرى الدعوة إلى الإسراع بنشر مجموعة أدوات الأونكتاد، على النحو الذي وافقت عليه بالفرقة العاملة. ورحبت بالنهج التشاركي المعتمد في وضع الخطة البرنامجية لعام 2026، وأعربت عن توقعها أن يعكس المقترح النهائي الاقتراحات والأولويات التي أعرب عنها الأعضاء في الدورة. وشدّد مندوب آخر على أن التعاون التقني هو إحدى ركائز العمل الثلاث التي يقوم عليها الأونكتاد، وهو ما تأكّد من جديد في عهد بريجتاون، مشدداً على أهمية تنسيق العمل فيما بين هذه الركائز. وينبغي أن يواصل الأونكتاد إيلاء الاعتبار للاحتياجات المحددة لجميع المناطق. وسلّم بالدور القيادي للأونكتاد في مجموعة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، وبجهود الأونكتاد في التعاون مع الوكالات الأخرى، وبنظام المنسقين المقيمين. وقال مندوب آخر إن جميع الأطراف في دورة الفرقة العاملة قد تحصّل لديها فهم واضح لمشاريع التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد ومصادر التمويل والاستفادة منها.

80- وشجعت إحدى المجموعات الإقليمية الأونكتاد على النظر في مصادر تمويل جديدة، وخاصة من أجل الأنشطة الداعمة لأقل البلدان نمواً وللدول الجزرية الصغيرة النامية، مع دعوة الدول الأعضاء إلى النظر في رعاية تعيين موظفين مبتدئين من الفئة الفنية من البلدان الأشد احتياجاً، وهي أقل البلدان نمواً. وقالت مندوبة أخرى إن الجهود المتواصلة التي تبذلها الأمانة في تقديم التعاون التقني إلى الدول الأعضاء

لا تقدّر بضمن بالنسبة إلى الأهداف الإنمائية المشتركة للبلدان. وأعربت عن امتنانها للبلدان المتقدمة والبلدان النامية المانحة وشركاء التنمية لدعمهم المستمر للتنمية.

81- وأشارت إحدى المجموعات الإقليمية إلى حدوث كثير من الاتجاهات الإيجابية في أنشطة التعاون التقني خلال العام السابق، وخاصة المساهمات الخارجة عن الميزانية ومصادر التمويل المختلفة. وأعرب المندوب عن أسفه للانخفاض في نصيب البلدان الأفريقية من الإنفاق في هذا الصدد. وحثت مجموعة إقليمية أخرى الأمانة والدول الأعضاء على مواصلة مراعاة أن أقل البلدان نمواً تحتاج إلى إيلائها أولويات خاصة في برامج الأونكتاد وإلى تعزيز المساعدة لفترة طويلة بعد ارتقائها من فئة أقل البلدان نمواً، وذلك إلى حين تحقيق الاستقرار الهيكلي والاستدامة. وقال أحد المندوبين إن من الضروري مواصلة تحسين نهج الأونكتاد بشأن فعالية الصكوك بغية الإشراف على تنفيذ التوصيات وتحسين المساءلة. ومن المهم أيضاً إجراء تحليل منتظم لفعالية تمويل المشاريع وما يتصل بذلك من تعديلات. وحثت مجموعة من البلدان الأونكتاد والدول الأعضاء على تقديم موارد إضافية كافية من الميزانية العادية ومن خارج الميزانية العادية لتمكين برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني من تنفيذ ولايته، ودعت الأونكتاد إلى أن يواصل في إطار هذا البرنامج بحوث التعاون التقني والخدمات الاستشارية.

82- وفي إطار البند 5 من جدول الأعمال، أعربت مندوبة أخرى عن تطلعها إلى أن يُسَطَّلَع في نيويورك بعملية ناجحة لضمان تدبير مخصصات ميزانية تلبى احتياجات الجميع على نحو فعال. وفيما يتعلق بالخطة البرنامجية لعام 2026، قالت إنه ينبغي أن تأخذ الأمانة في الحسبان أولويات الدول الأعضاء وأن تركز على الآليات المتعددة الأطراف الجارية، مثل التعاقد الرقمي العالمي وعلى تنفيذ قرار الجمعية العامة المتعلق بالاقتصاد الإبداعي. وأشارت إلى أن المفاوضات والمناقشات الناجحة، بوصفها روحاً للتعاون والتآزر وبناء توافق الآراء، ستكون أساسية في التحضير للدورة السادسة عشرة للمؤتمر. وقال مندوب آخر إن بلده سيدرس بعناية الوثيقة الرسمية لمشروع الخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بالأداء لعام 2026 بعد تعميمها من جانب الأونكتاد ومناقشتها مع جميع الأطراف. وأشارت إحدى المجموعات الإقليمية إلى أنه مع التخطيط لانعقاد الدورة السادسة عشرة للمؤتمر في عام 2025، حان الوقت لإجراء مناقشة مثمرة بشأن الأنشطة المستقبلية؛ وسيُقابل بالترحيب تقديم معلومات عن التقدم المحرز بشأن الإطار القائم على النتائج والمبادرات الجارية الأخرى.

83- وكررت مجموعة من البلدان وبعض المندوبين طلبهم بأن يقوم الأونكتاد برصد الاتجاهات والسياسات التجارية الراهنة وتقديم تقارير عنها، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتدابير القسرية الاقتصادية أو المالية أو التجارية الأحادية الجانب وتأثيرها على التنمية الشاملة للجميع والمستدامة والمرنة، وبتقديم توصيات سياساتية مناسبة إلى الدول الأعضاء. ورأوا أنه ينبغي عدم تجاهل هذه المسألة وينبغي إدراجها في برنامج عمل الأونكتاد، ولأحظوا عدم الوضوح بشأن تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها للدورة السابعة والثمانين للفرقة العاملة. وأضافت إحدى المندوبين أنه لا توجد عقبات في ولاية الأونكتاد تحول دون تحليل الأبعاد الاقتصادية والمالية والتجارية لتأثير التدابير القسرية الأحادية الجانب، وينبغي عدم تسييس المسألة. وطلبت أن تُعقد الدورة التسعون للفرقة العاملة في إطار رسمي، استناداً إلى اختصاصاتها⁽¹⁾.

84- ورأت إحدى المجموعات الإقليمية أنه قد جرى تبادل جيد للآراء بشأن الأفكار الواردة إجمالاً في اللاورقة المقدّمة بشأن الخطة البرنامجية، وأن هذه المجموعة تعول على الأمانة في أن تأخذ في الحسبان الآراء التي أعرب عنها الأعضاء، مع البقاء في حدود الولايات ومجالات العمل المقررة بتوافق الآراء. وأضافت أن بعض الأعضاء مستمرون في الإصرار على تفسير غير توافقي لإشارات معينة واردة

(1) انظر أيضاً الفصل "ثالثاً"، الفقرة 88.

في الولايات والنتائج المتفق عليها. فالنتائج التي توصل إليها الأونكتاد، مثل الاستنتاجات المتفق عليها للدورة السابعة والثمانين للفرقة العاملة في كانون الثاني/يناير 2024، لم تأت على ذكر إجراء دراسات بشأن التدابير القسرية الأحادية الجانب. وعلاوة على ذلك، فإن العقوبات لا تخلق عوائق أمام الاستثمار والتنمية؛ وإنما سبب العوائق هو التصرف المفروض عليه العقوبات بهدف استحداث إجراء تغيير. ولاحظ أحد المندوبين، فيما يتصل بولاية الأونكتاد، أن العقوبات هي أدوات للرد على النشاط الخبيث والتصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن وأنه لا صلة لها بالتجارة والتنمية. وفي إطار ممارسة حق الرد، ذكر أحد المندوبين ومجموعة من البلدان بأن الاستنتاجات المتفق عليها للدورة السابعة والثمانين للفرقة العاملة طلبت تسليط الضوء على توقعات الدول الأعضاء لكي تنتظر فيها الجمعية العامة. والطلب المطروح هو أن يقوم الأونكتاد بتحليل الأبعاد المحض اقتصادية ومالية وتجارية للتدابير القسرية الأحادية الجانب وليس أبعادها المتصلة بالسلام والأمن وحقوق الإنسان، مع الإشارة إلى أنه توجد محافل كثيرة لم يجر التوصل فيها إلى توافق آراء بشأن هذا الموضوع.

85- ورحب ممثل لأمانة الأونكتاد بالتعليقات البناءة المتلقاة من الدول الأعضاء بشأن التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد. وطمأن الأعضاء على أنه سيجري إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات التي جرى تحديدها. وقال إن الأونكتاد ملتزم بتقديم التعاون التقني بطريقة مرنة ومبتكرة. وسيواصل الأونكتاد تعزيز مهمة التقييم، بما يتماشى مع المعايير المرجعية المعمول بها على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وستُجرى تحديثات منتظمة عن تنفيذ توصيات التقييم. وإن المناقشات المتعمقة المتعلقة بالدورة التحضيرية للخطة البرنامجية لعام 2026 تضع الأساس لصياغة الخطة البرنامجية المقترحة، وسيُسترد فيها بالقلب النموذجي المقدم من نيويورك وضمن الحدود المقررة، وستقدم وفقاً للممارسة المتبعة في الماضي بشأن الاستعراض الرسمي في الفرقة العاملة في عام 2025. والتعليقات الواردة بشأن الخيارات المقترحة للنتائج المبررة لكل برنامج فرعي، ستؤخذ في الاعتبار هي والملاحظات المبداة بشأن المصطلحات المتفق عليها وفقاً لعهد بريدجتاون.

ثالثاً - مسائل تنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

86- انتخبت الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي، في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2024، السيد "أغوستين نافارو دي فيسنتي - غيا" (إسبانيا) رئيساً والسيد شاه نزار خان (باكستان) نائباً للرئيس - مقررًا.

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

87- أقرت الفرقة العاملة، في جلستها العامة الافتتاحية أيضاً، المعقودة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2024، جدول أعمالها المؤقت، كما يرد في الوثيقة TD/B/WP/329. وهكذا كان جدول الأعمال كما يلي:

- 1- انتخاب أعضاء المكتب.
- 2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- 3- استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة.

4- تقييم أنشطة الأونكتاد:

(أ) تقييم أنشطة الأونكتاد: لمحة عامة؛

(ب) التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي 3 للأونكتاد المتعلق بالتجارة الدولية والسلع الأساسية.

5- الدورة التحضيرية للخطة البرنامجية لعام 2026 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.

6- جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والثمانين للفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي.

7- مسائل أخرى.

8- اعتماد تقرير الفرقة العاملة إلى مجلس التجارة والتنمية.

88- وسألت إحدى المندوبين عن كيف ومتى ولماذا تقرر اعتماد الطريقة غير الرسمية للمداولات وعن قيمتها المضافة وآثارها. ولاحظت المندوبة أن هذه المسألة قد أثّرت في الدورة السابقة للفرقة العاملة، وطلبت إلى أمانة الأونكتاد أن تقدم إيضاحات بشأن هذه المسألة قبل انعقاد الدورة القادمة للفرقة العاملة بوقت كاف.

89- ونكّر ممثل عن أمانة الأونكتاد بأن الدول الأعضاء هي التي تحدد جدول الأعمال والاجتماعات. والمناقشة المجرة في الدورة الحالية بشأن الخطة البرنامجية والميزانية هي للنظر في الأمر في إطار غير رسمي، على النحو الذي اتفقت عليه الدول الأعضاء.

جيم - جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والثمانين للفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي (البند 6 من جدول الأعمال)

90- أقرت الفرقة العاملة، في جلستها العامة الختامية المعقودة في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2024، جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والثمانين، على النحو الوارد في ورقة غير رسمية مؤرخة 8 تشرين الأول/أكتوبر 2024 (انظر المرفق الثاني).

دال - مسائل أخرى

(البند 7 من جدول الأعمال)

91- لم تُطرح أي مسائل أخرى لتتظر فيها الفرقة العاملة.

هاء - اعتماد تقرير الفرقة العاملة إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند 8 من جدول الأعمال)

92- وافقت الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي، في جلستها العامة الختامية المعقودة في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2024، على تقرير الدورة وأذنت لنائب الرئيس - المقرر بأن يقوم، تحت سلطة الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير الذي سيُقدم إلى مجلس التجارة والتنمية، آخذاً في الحسبان مداولات الجلسة العامة الختامية.

المرفق الأول

مشروع مقرر معروض على مجلس التجارة والتنمية للنظر فيه

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة

(البند 3 من جدول الأعمال)

إن مجلس التجارة والتنمية

- 1- يحيط علماً مع التقدير بأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها أمانة الأونكتاد، ويحثها على مواصلة جهودها في إيلاء اعتبار خاص للاحتياجات المحددة لكل منطقة، ويرحب أيضاً بزيادة المساهمات المقدّمة في عام 2023؛
- 2- يؤكد من جديد دور التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد بوصفه إحدى ركائز العمل الأساسية الثلاث للأونكتاد، على نحو ما أُعيد تأكيده في عهد بريدجتاون، ويشدد على أهمية التنسيق فيما بين هذه الركائز من أجل تقديم مساعدة متماسكة ومتداعمة؛
- 3- يشجع الأونكتاد على تعزيز مشاركته في المحافل الرئيسية التي تنظّم على الصعيد العالمي فيما يخص المساعدة المتصلة بالتجارة، ويوصي بأن توجّه المفاهيم الناشئة عن بحوث الأونكتاد توجيهاً مناسباً عن طريق التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد؛
- 4- يعرب عن تقديره للجهود التي يبذلها الأونكتاد في مجال الإدارة القائمة على النتائج والهادفة إلى زيادة الشفافية والكفاءة عند تقديم المساعدة التقنية، ويدعو الأونكتاد إلى مواصلة تحديث أدواته في مجال الإدارة القائمة على النتائج وتقديم تعليقات منتظمة؛
- 5- يشجع الأونكتاد على مواصلة تقديم أنشطة التعاون التقني المستمدة من ولاياته وخبرته الفنية، وفقاً للاستراتيجيات الإنمائية للدول الأعضاء المتلقية، في سعيها إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛
- 6- يحيط علماً مع التقدير بجهود الأونكتاد المتواصلة في مجال تعزيز التعاون بين الوكالات وفيما بين الشعب، للاستجابة على أفضل وجه للتحديات العالمية الحالية والمستقبلية، وفي مجال تحقيق خطة عام 2030؛
- 7- يُسلّم بالدور الريادي للأونكتاد في إطار "مجموعة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية" وبجهوده الرامية إلى تعزيز التعاون مع الوكالات الشريكة ونظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين؛
- 8- يشدد على أهمية توفير التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به لضمان فعالية التعاون التقني، ويشجع البلدان التي هي في وضع يسمح لها بذلك على أن تقدم إلى الأونكتاد مساهمات متعددة السنوات، بما في ذلك إلى "الصندوق الاستثماري لصالح أقل البلدان نمواً"، بغية زيادة استدامة المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد بناء على الطلب، مع التأكيد على أهمية الإدارة القائمة على النتائج وأهمية التمويل غير المخصص، مع إعادة تأكيد الحاجة إلى مواصلة تحسين تطبيق الإدارة السليمة والشفافية والمساءلة؛
- 9- يشجع الأونكتاد على استكشاف إمكانية الوصول إلى مصادر تمويل جديدة، وخاصة من أجل أنشطته الداعمة لأقل البلدان نمواً وللبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

- 10- يدعو الدول الأعضاء التي هي في وضع يسمح لها بذلك إلى النظر في رعاية موظفين مبتدئين من الفئة الفنية (برنامج موظفي الفئة الفنية المبتدئين)، وتلاحظ قيمة هذا البرنامج في تحسين كفاءة الخبراء من البلدان التي هي في أمس الحاجة إليه؛
- 11- يكرر طلبه إلى أمانة الأونكتاد بأن تقدم بحلول الدورة القادمة للفرقة العاملة مجموعة أدوات الأونكتاد المبسطة التي يجري إعدادها حالياً، ويشير إلى أهمية تحديثها على النحو الذي طلبته الدول الأعضاء.

المرفق الثاني

جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والثمانين للفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي

- 1- انتخاب أعضاء المكتب.
- 2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- 3- استعراض مشروع الخطة البرنامجية للأونكتاد والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2026، الجزء "ألف" من الميزانية البرنامجية المقترحة.
- 4- جدول الأعمال المؤقت للدورة التسعين للفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي.
- 5- مسائل أخرى.
- 6- اعتماد تقرير الفرقة العاملة إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الثالث

الحضور*

1- حضر الدورة ممثلو الدول الأعضاء في الفرقة العاملة المعنية بالخططة البرنامجية والأداء البرنامجي التالية أسماؤها:

الاتحاد الروسي	سويسرا
إثيوبيا	سيراليون
أذربيجان	الصين
الأرجنتين	العراق
إسبانيا	غامبيا
الإمارات العربية المتحدة	غانا
إندونيسيا	الفلبين
إيران (جمهورية - الإسلامية)	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
إيطاليا	فيتنام
باكستان	كرواتيا
البرازيل	كمبوديا
بنغلاديش	كوبا
بولندا	الكونغو
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	الكويت
بيرو	كينيا
بيلاروس	لبنان
تايلند	ليبيا
تركيا	وماليزيا
ترينيداد وتوباغو	المغرب
جامايكا	المكسيك
الجمهورية العربية السورية	ملاوي
جمهورية الكونغو الديمقراطية	موزامبيق
جيبوتي	نيبال
الدانمرك	نيجيريا
دولة فلسطين	هندوراس
زمبابوي	هنغاريا
سري لانكا	اليابان
سلوفينيا	

* تحتوي قائمة الحضور هذه على المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/WP(88)/INF.1.

-2 وحضر الدورة ممثلون من الدول التالية غير الأعضاء في الفرقة العاملة:

تيمور - ليشتي

جزر البهاما

فانواتو

الكرسي الرسولي

-3 وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الأوروبي
